

أيار 2008

خلاصة

إن الخطاب العلني لإدارة الرئيس بوش حول الديمقراطية لم يجري دعمه بسياسة واضحة ومستدامة لتعزيز الإصلاح السياسي. فمصادر القلق بشأن الأمن والاستقرار قد وضعت حداً لجهود الولايات المتحدة في دعم الديمقراطية، وهذا يشكل سياسة قصيرة النظر لأن الإصلاح السياسي أمر إلزامي في الدول التي تبقى الأنظمة السياسية فيها راکدة في وجه التغيير المجتمعي السريع. تحتاج الولايات المتحدة إلى تجديد جهودها، مدركة أن سياساتها السابقة قوضت مصداقيتها في المنطقة. فعليها أن تتخلى عن إطلاقها للخطابات الرنانة خالية المضمون التي مارستها خلال السنوات القليلة الماضية لصالح أهداف متواضعة لا تفرز من واشنطن بل تطورها وتسعى لتحقيقها بالتعاون مع لاعبين إقليميين ومحليين.

دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط:
استعادة المصداقية

مارينا أوتاوي

كبيرة الباحثين، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

لم تحرز سياسة إدارة الرئيس بوش الداعمة للتحوّل الديمقراطي في الشرق الأوسط أثراً في سياسات الدول العربية التي لا زالت معظمها تخضع لحكم سلطوي (أوتوقراطي). فبعد فترة وجيزة من الحراك السياسي خلال الفترة من 2004 - 2005، عادت الحياة السياسية في الشرق الأوسط إلى ركودها المعهود. الأبعد من ذلك، أن سياسة الرئيس بوش افتقدت الاستمرارية ووضوح المعالم المحددة، فقد جاءت اقرب إلى البلاغة الخطابية منها إلى الإستراتيجية طويلة الأجل، الأمر الذي ساهم في تقويض مصداقية الولايات المتحدة في تحقيق الإصلاح السياسي، وي طرح العديد من الإشكاليات أمام الإدارة الأميركية القادمة فيما يتعلق باستنباط مقارنة ناجحة لتحقيق هذا الإصلاح.

الدعم الديمقراطي منذ 2001

اشتملت المبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية في العالم العربي منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001 على ثلاثة عناصر. أبرز هذه العناصر الخطاب السياسي المتسم بأنه شديد الجروح إلى ما سُمي بأجندة الحرية القائمة على افتراض أساسي يتمحور حول أن التدخل الأميركي بالعراق سيسهم في تحويلها إلى دولة مزدهرة الديمقراطية، الأمر الذي سيترتب معه نتائج تتعلق بعملية الإصلاح الديمقراطي تطول العالم العربي بأسره. سرعان ما اتضح افتقاد هذا الخطاب للمصداقية مع ازدياد حدة انزلاق العراق نحو النزاع المسلح. الأسوأ من ذلك، أن استمرار واشنطن في تقديم العراق كنموذج للتحوّل الديمقراطي، بالرغم من عدم توفر إمكانيات الاقتناع الموضوعي به، دفع الكثيرين في العالم العربي إلى اعتبار عملية الديمقراطية المتبنية من جانب الولايات المتحدة لا تتعدى كونها تعبيرياً لغوية بديلاً لمصطلح تغيير الأنظمة بالقوة. وأخيراً، خلق هذا الخطاب العلني ردة فعل عكسية لدى مناصري الإصلاح السياسي بسبب فشل الولايات

يتوجب على الإدارة الأميركية المقبلة استنباط سياسة جديدة، تتخلى فيها عن عنصر إطلاق الافتراضات المغالية في التبسيط والحماص التبشيري المتوقد الذي اعتمدهت الإدارة السابقة خلال السنوات القليلة الماضية، متقنات أن تجاهل الحاجة إلى الإصلاح الفعلي والاكتماء بمجرد دعم الأنظمة الصديقة لن يشكل بديلاً قابلاً لنجاح عملية الإصلاح، كما أنه لن يؤدي إلى الاستقرار في منطقة تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة الوتيرة، الأمر الذي يجعل معادلة الاستقرار تعتمد على قدرة الأنظمة على التكيف مع التغيير وليس مواصلة التمسك بالوضع القائم. علاوة على ذلك، يجب إدراك الانكماش الدائر في حجم التأييد من جانب الدول الراغبة في التقرب غير المشروط إلى الولايات المتحدة، والمتوقع له أن



مارينا أوتاوي، متخصصة في الديمقراطية ودرس مؤسسات الدولة في مناطق النزاعات. باحثة بارزة في برنامج الديمقراطية وحكم القانون. وهي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي. درست في جامعات في الولايات المتحدة وإفريقيا والشرق الأوسط. لها مؤلفات عدة آخرها «ما وراء الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي» (الذي شاركت في تحرير خوليا شقير- فيزوسو) والذي تم نشره في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

الشرق الأوسط وتمويلها المتواضع فرّض تهميش برنامجها منذ البداية.

دخان دون نار

لم يكن المضمون الفعلي لأجندة الحرية التي أطلقتها الولايات المتحدة، أو تفاصيل ما كانت تقوم به واشنطن في الواقع من خلالها، مفهوماً في العالم العربي. فمبادرة شراكة الشرق الأوسط غير معروفة في الحقيقة سوى ضمن دائرة صغيرة من الدول المتلقية لمنحها. الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها الولايات المتحدة على حكومات بعينها تبقى في معظمها سرية بعيدة عن أعين العوام. في الوقت نفسه توجه الاهتمام العام إلى لغة الخطاب السياسي المتسممة بأنها شديدة الجرح، هذه بالإضافة إلى الاهتمام بتتبع تابعيات التدخل العسكري في العراق، الأمر الذي خلق الكثير من الاستياء والتذمر، ودفع الكثيرين إلى الاعتقاد بان الولايات المتحدة قد تستخدم أساليب قسرية للتخلص من الأنظمة التي لا تتواءم مع منطلقات سياستها.

أنتج الخطاب العلني حول الديمقراطية ثلاث ردود متناقضة لدى العوام. الأولى، والأكثر شيوعاً من بينها، كانت الغضب من الغطرسة الأميركية والتدخل في الشؤون الداخلية العربية. والثانية، جاءت على نقيضها تماماً، وكان الغضب بسبب قيام الولايات المتحدة في السابق بدعم أنظمة سلطوية بدلا من دعم الديمقراطية، ولكونها لا زالت لا تقوم بما يكفي لدعم التغيير. أما ردة الفعل الثالثة فكانت الأكثر تعقيداً، حيث أقر أصحابها على مضض بأن العجز السياسي في البلدان العربية، واقع حقيقي وبأن التغيير مطلوب بشدة، بغض النظر عن المشاكل التي تعترض سياسات الولايات المتحدة. بالطبع، اكتشف العرب المشاكل السياسية التي تعاني منها بلدانهم وظهروا الرغبة في التغيير قبل بدأ الرئيس بوش مناقشة مسألة الديمقراطية، لكن مما لا شك فيه أن الفيض العارم من الكتابات العدائية التي استتبع إطلاق الولايات المتحدة لأجندتها المتعلقة بدعم الحرية بالمنطقة، قد خلفت درجة من الاهتمام الشديد بعملية الإصلاح.

بعد تجاوز اللحظات الأولى من عدم التيقن من نوايا الولايات المتحدة، لم تجد الأنظمة القائمة أسباباً ذات شأن للاستعجال في إجراء إصلاحات، ولا سيما أنه أصبح من الواضح أن إدارة الرئيس بوش سوف ترحب بحرارة فائقة بأي إصلاحات مهما

المتحدة في الوفاء بوعدها بالقيام بدور فعال في عملية الإصلاح.

أما العنصر الثاني لتلك المقاربة فكان ممارسة الضغط على دول بعينها بغية تعديل سياساتها الداخلية. جاءت ممارسة هذه الضغوط عامة للغاية وسيئة التقدير، فعلى سبيل المثال، بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، اعتبرت المملكة العربية السعودية ومصر مساهمتان في تنامي الإرهاب بسبب سلطوية نظام الحكم وما رتبته من انتكاسات فيما يتعلق بالحرريات قادت فيما بعد إلى خلق وتنامي ظاهرة الإرهاب. فمن الملاحظ أن هذه الانتقادات جاءت مفضلة للخطوات الإجرائية المحددة التي يتوجب على كل من الدولتين اتخاذها، كما أنها لم تقترح استراتيجيات واضحة أو شاملة للإصلاح. في بعض الأحيان الأخرى، فشلت الولايات المتحدة في جني ثمار ممارسة سياسات الضغط للتعبير عن استيائها من ردود فعل معينة تتخذها بعض دول المنطقة. فعلى سبيل المثال، علقت الإدارة الأميركية المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة مع مصر في أوائل العام 2006 للتعبير عن استيائها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، ومارست الضغط على الرئيس حسني مبارك لإطلاق سراح المرشح الرئاسي السابق أيمن نور. ورغم عدم نجاح واشنطن في هذه الحالة المعينة، إلا أن هدف الضغط كان محدداً بوضوح، وكان من المتوقع في حال مواصلة الولايات المتحدة ممارستها للضغط على الحكومة المصرية بثبات أن يؤدي ذلك وبالمقابل، حققت الولايات المتحدة بعض النجاحات عبر انتزاع إصلاحات قانونية محدودة في عُمان والإمارات العربية المتحدة من خلال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.

العنصر الثالث في سياسة بوش لدعم الديمقراطية كان مبادرة شراكة الشرق الأوسط (MEPI). يتألف برنامج هذه المبادرة، الذي اقتصر تمويله على مبلغ 430 مليون دولار فقط أنفقت خلال ست سنوات منذ إنطلاقه في العام 2002، من مبادرات صغيرة النطاق تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة، والتعليم، أو المشروعات الصغيرة في سبعة عشر دولة تلقت هذه المساعدات. تستند المشاريع إلى الافتراض المنطقي القائم على أن التحول الديمقراطي يستدعي إجراء تغييرات اجتماعية، اقتصادية، وثقافية وليس مجرد إحداث تغيير في بنية المؤسسات السياسية فقط. لكن التفاوت بين الأهداف الطموحة لمبادرة شراكة

هي دوما عملية صراعية، كما أنها لم تدرك عندما أطلقت مثل هذه العملية بالعالم العربي، بأن هذه العملية لن يدفعها أحزاب سياسية لبرالية ومنظمات المجتمع المدني القائمة على النمط الغربي، بل ستدفعها حركات ذات هويات دينية وأثنية. لم تأخذ إدارة الرئيس بوش بعين الاعتبار ما قد يؤدي إليه تنفيذ سياسيتها من نتائج غير متوقعة تقوّض كل من الأنظمة المعادية والصديقة على حد سواء، مما يمكن أن يؤدي إلى سيطرة لاعبين سياسيين لم يخضعوا للاختبار بعد على المنظومة السياسية، الأمر الذي دفع واشنطن إلى التراجع بسرعة عن دفعها لعملية المشاركة السياسية حيث أنها باتت تؤدي إلى نتائج غير مرضية للإدارة الأميركية. منذ إطلاق أجنحة الحرية، لم يحدث غير حدثين أديا إلى عملية انتخابية نتج عنها تغيير حقيقي في توزيع السلطة. فقد جسدت الانتخابات البرلمانية في مصر أواخر عام 2005، وكذلك الانتخابات البرلمانية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006، نوعية العمليات الانتخابية التي كانت الولايات المتحدة تدعو إلى إجرائها في المنطقة، إلا أن هاتين العمليتين لم تؤديا إلى النتائج التي كانت تتصورها الولايات المتحدة الأمريكية. ففي مصر، فاز 88 عضوا من جماعة الإخوان المسلمين، الجماعة المحظورة، بمقاعد برلمانية والذين خاضوا معركتهما الانتخابية كمستقلين. وفي فلسطين تغلبت حماس، الأكثر راديكالية، على حركة فتح المتولية الحكم، ففازت بأكثرية كبيرة من مقاعد البرلمان.

في فلسطين، جاء الرد الأميركي فورياً وعنيفاً، نتيجة تصنيف حركة حماس كأحد المنظمات الإرهابية، التي ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل، وتتحو منحى إسلامياً. وعلى ذلك لم تعترف واشنطن

كانت متواضعة، أو حتى لو بقيت هذه الإصلاحات صورية. فلا عجب إذاً أن وتيرة الإصلاحات داخل مثل هذه البلدان، كانت تدفعها باستمرار ضروريات داخلية تقررهما الأنظمة القائمة المسيطرة على السلطة بإحكام، والتي كانت هي ذاتها التي تحدد نوع ومدى الإصلاحات في الوقت الذي ظلت فيه قوى المعارضة ضعيفة. قاد هذا الوضع إلى إجراءات إصلاحية اقتصادية وإدارية وكذلك إلى بعض الإصلاحات السياسية، التي من شأنها عدم تقويض سلطة نظام الحكم. فالبحرين، على سبيل المثال، سمحت بانتخابات جزئية لمجلس النواب في ظل إجراءات ضمنت بها بقاء المعارضة في موقع الأقلية. لم يحدث في أي مكان من العالم العربي، خلال السنوات الخمس الأخيرة، أي نوع من إعادة توزيع وتداول للسلطة أو نقلها من الملك أو الرئيس إلى المجالس التشريعية، كما لم تشهد هذه البلدات أي ازدياد في حجم التأثير الفعلي للمعارضة. أما العامل الذي ساعد الأنظمة العربية كثيراً في الحد من الإصلاحات، فكان وجود الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية. بالغت حكومات الأنظمة القائمة في مدى الأخطار التي تمثلها هذه الأحزاب، واتخذت لنفسها دور الحصن المنيع في وجه إقامة دول إسلامية، وبذلك نجحت هذه الأنظمة في التخلص من الضغط الأميركي.

الدروس المستخلصة

على الرغم من إخفاقها الواضح في تحقيق النجاحات المطلوبة، فإن المحاولات المتقطعة لتحفيز التغيير الديمقراطي التي قامت بها إدارة الرئيس بوش قد تساعد في استنباط مقاربة أفضل في المستقبل، هذا إذا ما تمت الاستفادة من دروس الفشل التي عانت منها الإدارة الحالية.

الدرس الأول يتعلق بالولايات المتحدة نفسها، ويتمثل في الأهداف التي تطرحها خلال الدعوة إلى تحقيق الإصلاح السياسي، وقدرتها على تحمل المخاطر التي قد تتجم على السعي إلى تحقيق هذه الأهداف. ثبت ضعف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل المخاطر المترتبة على سعيها إلى تحقيق الإصلاح، كما انه من المحتمل أن يتزايد هذا الضعف مع تزايد الأزمات التي تمر بها المنطقة. فالإدارة الأميركية لم تمنع النظر منذ البداية في ما يمكن أن تستتبعه العملية الديمقراطية والمتضمنة إعادة توزيع السلطة السياسية والتي

يتوجب على الإدارة الأميركية التخلي عن إطلاق الافتراضات المغالية في التبسيط والحماس التبشيري المتوقع الذي اعتمده خلال السنوات الماضية، متقننا أن تجاهل الحاجة إلى الإصلاح الفعلي والاكتفاء بمجرد دعم الأنظمة الصديقة لن يشكل بديلاً قابلاً لنجاح عملية الإصلاح.

بشرعية الحكومة التي شكلتها حماس. كما قامت بفرض عقوبات تستهدف الحركة، كما لم تخفي الولايات المتحدة الأميركية دعمها للرئيس محمود عباس، العضو في حركة فتح، بدلاً من رئيس الوزراء إسماعيل هنية، الممثل لحماس. ساهمت

المقاعد، وكانت هذه النسبة أعلى بكثير مما فازت به في أي وقت مضى، إلا أنها لم تكن كافية لتهديد نظام الحكم متوطد بقوة ويملك جهازاً أمنياً قوياً. مما لاشك فيه، أن نتائج الانتخابات قد أنهت بالفعل الضغوط الأميركية على الحكومة المصرية لكي تقوم بإصلاحات. في نيسان/أبريل 2008، عندما فازت حكومة الرئيس حسني مبارك بحوالي 98 بالمئة من المقاعد في انتخابات المجالس البلدية، بعد أن كانت قد اعتقلت مئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، ومنعت أعداد أكبر منهم من التسجيل كمرشحين، جاء التعليق الوحيد لوزارة الخارجية الأميركية متضمناً انه يتوجب على مصر أن تنفذ عملية الإصلاح بالوتيرة التي تناسبها.

تبيّن هذه التجارب أن الولايات المتحدة لا تتحمل المخاطر التي قد يستتبعها أي تحول سياسي حقيقي داخل المنطقة. بالرغم من انه يمكن تفهّم ذلك في منطقة تتسم بأنه الأكثر اضطراباً، إلا أنه هناك حالات معينة يمكن أن نستشف منها حجم التقدير المبالغ فيه لهذه المخاطر. فعلى سبيل المثال، لم تشكل مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات المحلية في نيسان/أبريل 2008 أكثر من مجرد أنها تشكل تهديداً ضعيفاً لآلية الرعاية التي يمتلكها الحزب الحاكم، وذلك في أحسن الحالات. والأبعد من ذلك، إن السياسة التي ترفض حالة الشك التي قد تتولد عن تحقيق تغيير حقيق، وتفضّل استمرار الوضع القائم، تحمل في طياتها مخاطر خاصة، فهي تؤدي، بكل بساطة، إلى تأجيل حصول الاضطرابات السياسية دون أن تشجع على قيام أي تغيير إيجابي. على المدى الطويل، فإن العديد من الأنظمة التي دأبت الولايات المتحدة على مسانبتها ودعمها، لن تبقى قابلة للحياة دون إصلاح. ومهما يكن من أمر، فإن الرغبة في تجنب المخاطرة في المدى القصير لن تتغير على الأرجح بعد الانتخابات الأميركية، بغض النظر عن سيفوز بها. فمن المحتم مواجهة الرئيس القادم لحالات متأزمة في العراق وفلسطين، وكذلك في إيران المصممة على مواصلة برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم، ولبنان غير المستقر، وأسعار البترول متواصلة الارتفاع، والقلق المتزايد لدى الدول المنتجة للنفط في الخليج حول تأثير هبوط قيمة الدولار على اقتصاداتهم. في ظل هذه الظروف، يبدو أن خيار الإنخراط في سياسة جريئة، وأكثر إمكانية على تقويض الاستقرار، بهدف تعزيز حصول انتقال حقيقي لتوزيع السلطة، أصبح خياراً غير مرجحاً.

واشنطن كذلك في تقويض حكومة الوحدة الوطنية التي ضمت حركتي فتح وحماس سويماً، والتي راعتها المملكة العربية السعودية. تحولت المواجهة بين الجهتين المتصارعتين في نهاية المطاف إلى صدام مسلح ترك حماس في موقع السيطرة على غزة التي كان يتزايد تحصنها وحصارها. أما فتح فقد سيطرت على الضفة الغربية مُقطعة الأوصال بسبب المستوطنات الإسرائيلية والحواجز الأمنية. تركت تجربة فلسطين أيضاً الولايات المتحدة في حالة من الحيرة وجعلتها شديدة الحذر من اللجوء إلى الانتخابات وترك الخيارات للعموم. كانت ردة فعل الولايات المتحدة تجاه نجاح حركة الإخوان المسلمين أقل حدة من رد فعلها تجاه فوز حماس. فازت الحركة بحوالي 20 بالمئة من

«سعت الولايات المتحدة على مدى 60 عاماً إلى تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية... ولم نحقق أي منها. والآن، أصبحنا نتخذ مساراً مختلفاً. إننا ندعم الطموح الديمقراطي لجميع الشعوب... الرئيس مبارك فتح الباب أمام التغيير. والآن، يتوجب على الحكومة المصرية أن تضع ثقتها بشعبها...»

-كوندوليزا رايس. وزيرة الخارجية الأميركية

في خطاب ألقته في الجامعة الأميركية بالقاهرة. 20 حزيران/يونيو 2005

«لقد تحدثنا مع الحكومة المصرية حول أهمية تنفيذ إصلاح سياسي واقتصادي في المجتمع المصري... ولكن، عليهم مبدئياً الآن التوصل إلى اتخاذ قراراتهم الخاصة حول وتيرة واتجاه هذا الإصلاح.»

-شون ماك كورماك. الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية الأميركية. مجيباً

على سؤال حول الانتخابات المحلية غير الحرة في مصر. 7 نيسان/أبريل 2008

«في المملكة العربية السعودية، يطالب مواطنون شجعان بحكومة تخضع للمحاسبة والمساءلة. وقد اتخذت مؤخرا بعض الخطوات الأولية الجيدة باتجاه الانفتاح عبر الانتخابات البلدية الأخيرة. لكن العديد من الناس يدفعون ثمننا عن ظلم من أجل ممارسة حقوقهم الأساسية.»

-كوندوليزا رايس في خطاب ألقته في الجامعة

الأميركية بالقاهرة. في 20 حزيران/يونيو 2005

«أصدق على أن المملكة العربية السعودية تتعاون مع الجهود لمحاربة الإرهاب الدولي وان المساعدة المقترحة سوف تساعد في تسهيل هذه الجهود.»

-الرئيس بوش في رسالة إلى كوندوليزا رايس يدعم فيها التوقيع على صفقة

أسلحة بقيمة 20 مليار دولار مع المملكة ودول خليجية أخرى. 19 تشرين الأول/

أكتوبر 2007

فقدت الأحزاب اليسارية مصدقياتها وسمعاتها بسبب فشل الاشتراكية العربية، فقد خسرت قدرتها التقليدية في المطالبة بالعدالة الاجتماعية لصالح المنظمات الإسلامية. فضلاً عن ذلك، إن معظم الأحزاب العلمانية لم تقم باستثمارات رئيسية في مجال التنظيم. في حين استطاعت الأحزاب الإسلامية أن تصبح قوة لا يستهان بها، دون أن يعني ذلك أنها أصبحت تحوز على ولاء الغالبية، فالواقع يشر إلى أن قلق الشارع العربي من المنظمات الإسلامية، بالرغم من أنها تحمل رسالة جذابة، وتقدم خدمات اجتماعية قيّمة، كما أنها استثمرت الكثير في مجال التنظيم، علاوة على أنها تتمتع بسمعة النزاهة الأخلاقية.

الدرس الثالث، الذي أصبح واقعا مؤلما في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، هو مرور الديمقراطية الحالية بطور من التراجع. فالنشوة التي أعقبت ما سمي «بنهاية التاريخ» في حقبة ما بعد الحرب الباردة، المتعلقة بحتمية انتشار الديمقراطية، اصطدمت مع الواقع المعاش الذي يثبت أن التقدم نحو الديمقراطية ليس حتميا أو مستحيلا عكس مساره. أصبح تعزيز الديمقراطية يواجه مزيداً من التحديات والاستياء، في الوقت الذي تقوم فيه الأنظمة السلطوية أو شبه السلطوية بإعادة تثبيت أقدامها في كثير من البلدان. وهذا ما يجعل الأنظمة القائمة أكثر ثقة بنفسها، ويجعل مؤيدي الديمقراطية أقل تيقناً من رؤيتهم، وهو ما يعكس على احتمالات إحداث تغييرات ديمقراطية ويجعلها ضعيفة الحدوث.

العمل ضمن إمكانياتنا

أن نقادي الولايات المتحدة الشديد للمخاطر المتلازمة لتعزيز الديمقراطية، والحقائق المتعلقة بعملية توزيع السلطة في ما بين اللاعبين السياسيين في المنطقة، والمناخ الدولي المتنامي لتراجع الديمقراطية، وردة

يجب على الولايات المتحدة التحول من محاولة التشديد على صياغة عالم عربي مشابه للصورة الغربية للديمقراطية الليبرالية، إلى محاولة مساعدة الدول العربية في المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة ترتيب أنظمتها السياسية الراكدة لكي تتواءم مع الحقائق الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة.

الفعل ضد الديمقراطية، كل هذه الأمور تشير إلى أن ضرورة استمرار جهود الولايات المتحدة في دعم وتشجيع الإصلاح السياسي في العالم العربي بشكل

كما ان سياسة كهذه لن تكون حكيمة. الدرس الثاني يتعلق بالظروف السائدة في الشرق الأوسط، والتي من المؤكد انها سوف تؤثر في نتائج الإصلاح السياسي. يعتبر الخبراء الأميركيون الديمقراطية انها تتمثل في زيادة المشاركة الشعبية في الانتخابات، تغيير القيم، تثقيف المواطنين، وبناء المؤسسات. يتطابق جوهر التحول الديمقراطي في مضمونه مع كلمة سياسة وما تتضمنه من عناصر ومجموعات سياسية منظمة تتفاعل بكيفية معينة من اجل أهداف معينة. وبكلمات أخرى، يتوقف حدوث أو عدم حدوث التحول الديمقراطي على مجموعة الأهداف والمصالح الخاصة بالقوى السياسية الأساسية وتوازن القوى في فيما بينها. بطابع الحال فان توازن القوى في معظم البلدان العربية، ليس في صالح التغيير الديمقراطي.

هناك ثلاث مجموعات من اللاعبين السياسيين الذين يحددون إمكانية التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط: الأنظمة القائمة، الأحزاب الليبرالية أو اليسارية (الأحزاب العلمانية باختصار)، والأحزاب والحركات الإسلامية. تبرز بعض الاستثناءات في بعض الأنظمة الملكية في الخليج، حيث لازالت الحياة السياسة مقتصرة داخل العائلة الحاكمة، وكذلك الأمر بالنسبة لنظام الحكم في ليبيا الذي يمارس القمع ضد جميع التنظيمات السياسية. من الواضح خلال الفترة القادمة أن القدرة النسبية لهذه المجموعات الثلاث على استقطاب الدعم وبقا لمنطلقات سياساتها، علاوة على براعتها التنظيمية (أو فرض سيطرتها، في حالة أنظمة الحكم)، هي التي ستحدد المسار السياسي الذي ستتبعه مثل هذه الدول. وعلينا أن نشير هنا إلى أن منظمات المجتمع المدني، التي كثيرا ما يُعول عليها لتكون مفتاح التحول الديمقراطي، فإنها عمليا تلعب دوراً محدوداً فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي.

وهكذا، تبقى الأنظمة القائمة هي الأقوى بين هؤلاء اللاعبين وتملك قدرة ذات شأن على استيعاب أو قمع خصومها، للحفاظ على سيطرتها على زمام مبادرة الإصلاح. قد ترغب هذه الأنظمة في إجراء درجة معينة من الإصلاح الاقتصادي والإداري، لكنها ترفض مشاركتها السلطة. أما الأحزاب العلمانية، التي ينظر الغرب إليها على اعتبارها شريك محتمل، فإنها بالغة الضعف، وتجد صعوبة في صياغة توجهاتها السياسية. تميل الأحزاب الليبرالية إلى التركيز على المبادئ المجردة، في الوقت نفسه

التحقيق إلى درجة لا تستحق البحث بأمرها جدياً في هذا الوقت. فعلى سبيل المثال، يصعب معرفة ما قد تؤل إليه العملية الديمقراطية وفقاً للنمط الغربي في بلد مثل الإمارات العربية المتحدة حيث يتشكل 85 بالمئة من السكان من غير المواطنين؟ وما سوف تعنيه المشاركة السياسية إذا لم يشارك فيها سوى المواطنين الحاليين؟ ومن ناحية أخرى، كيف يمكن لبلد أن يستوعب هذه النسبة العالية من المواطنين الجدد المتنوعين، ويحافظ في ذات الوقت على الشعور بهوية مشتركة؟

المسألة الملحة في معظم البلدان العربية ليست مسألة الديمقراطية، بل إنها إقامة نظام سياسي فعال قادر على مواجهة تحديات التغيير، بدلاً من مجرد قمع مظاهر الاستياء والمعارضة والاتجاه إلى المحافظة على سيطرته على زمام الأمور مهما كان الثمن. في الوقت الحاضر، تعاني معظم الأنظمة العربية مشاكل قبول شرعياتها من جانب مجتمعاتها، بالرغم من استمرار قوة أجهزتها القمعية. فهذه الأنظمة لا تعرف لا تعرف الوسائل لإمكانية تكيفها مع وجود قوى سياسية واتجاهات ثقافية جديدة. فعلى سبيل المثال، تتكلم المملكة العربية السعودية عن حاجتها «للأمن الأيديولوجي». فهذا لن يفوق إلى القمع فحسب، بل وأيضاً إلى غياب القدرة على استنباط حلول طويلة الأمد. فبالنسبة للحكومات العربية، وللمواطنين، والفاعلين الخارجيين القلقين بشأن حماية مصالحهم في خضم أوضاع غير مستقرة كهذه، يصبح السؤال المطروح هو كيف يمكن تحقيق أي تقدم. مما لا شك فيه ان التقليل من أهمية الديمقراطية كهدف فوري يحتل أولوية عالية، وتحويله إلى مجرد احتمال طويل الأجل، سوف يكون محبطاً للغاية للمواطنين العرب الذين يرغبون في إحلال الديمقراطية في بلدانهم، والذين ينظمون أنفسهم ويتحركون تجاه هذه الغاية. ليس هناك مجال للتظاهر بأنه من المحتمل للولايات المتحدة أن تبادر إلى أبعد من مجرد تشجيع إجراء تغيير يبقى خاضع للسيطرة الدقيقة من أعلى هرم نظام الحكم في المستقبل المنظور.

ومهما كان الأمر، فإن الولايات المتحدة لازالت قادرة على لعب دور مفيد في توجيه الإصلاح في اتجاه ايجابي على الرغم من القيود التي تفرضها السياسة الأمريكية، وتوازن القوى في العالم العربي، والتراجع الدولي عن الديمقراطية. لكن هذا سوف

مختلف عن جهودها في فيما سبق. يجب على الولايات المتحدة الأمريكية التحول من محاولة التشديد على صياغة عالم عربي مشابه للصورة الغربية للديمقراطية الليبرالية، إلى محاولة مساعدة الدول العربية في المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة ترتيب أنظمتها السياسية الراكدة لكي تتواكب مع الحقائق الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة والذي قد يقود إلى زيادة الديمقراطية في المدى المنظور في بعض الحالات. في حالات أخرى، فإن فكرة نمط الديمقراطية الغربية قد تكون فكرة مستبعدة

«أمثلة ناجحة» لمبادرة السلام للشرق الأوسط MEPI

■ رفع درجة الشفافية في الانتخابات التاريخية في لبنان التي جرت عام 2005 من خلال تقديم الدعم التقني والمادي إلى منظمات الرقابة المحلية، وتثقيف الناخبين، والصحافيين، والمرشحين.

■ تقديم الدعم إلى ما يزيد عن 2000 مراقب محلي للانتخابات في أول عملية انتخابية في مصر يشارك فيها مرشحون متعددون.

■ دعم البث الفضائي المباشر الوحيد للجلسات البرلمانية العربية.

■ دعم المنظمات الحزبية السياسية الوطنية والمحلية وأعضائها في دول سوف تشهد دورات جديدة من الانتخابات البلدية والبرلمانية خلال 2005-2007.

■ تقوية دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية من خلال تسهيل الحوار بين الناشطين، والمنظمات غير الحكومية، ووزارات الخارجية خلال اجتماعات الدول الصناعية الثمانية (G8)/مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا (BMENA)، كما من خلال تقديم منح مباشرة إلى ما يزيد عن 70 منظمة محلية ناشطة في المجتمع المدني.

■ **ثالثاً،** على الولايات المتحدة أن تعالج قضايا الإصلاح السياسي في جميع البلدان عن طريق طرح تساؤلات أكثر منه تقديم الأجوبة. فعلى سبيل المثال، على الولايات المتحدة أن تعترف بأنها وإن كانت قادرة على أحداث عملية أكثر انفتاحاً لتسجيل الأحزاب في مصر لكي تشكل خطوة أساسية نحو تطبيع الحياة السياسية هناك، فإن تفاصيل كيفية تحقيق ذلك تبقى معقدة وتحتاج إلى الكثير من النقاش. من المؤكد أن قيم ومعتقدات الولايات المتحدة يجب أن تحدد الاتجاه العريض لأي محاولة لتعزيز الإصلاح السياسي: خلق فرص المشاركة للمواطنين، وتحسين حقوق الإنسان، وزيادة شفافية الأعمال الحكومية. ولكن ماذا يعني هذا عملياً في بلدان معينة؟ بدلاً من أن تقترض واشنطن أنها تملك جميع الأجوبة، عليها أن تتشاور وتستمع قبل تحديد استنتاجاتها الخاصة حول أية تغييرات عليها دعمها.

■ **أخيراً،** على الولايات المتحدة أن تأخذ خطوة واحدة في الاتجاه المعاكس نحو موقف أقل تشدداً من الذي تم اقتراحه هنا حتى الآن: عليها أن تكون واضحة جداً في التأكيد على حقها في إقامة اتصالات مع أكبر عدد ممكن من اللاعبين في الحقل السياسي والمجتمع المدني في جميع البلدان، وذلك لأنها لن تستطيع العمل بفعالية لتحقيق أي نوع من الإصلاح السياسي دون فهم آراء مختلف اللاعبين. يجب على واشنطن إيضاح أن إجراءاتها لاتصالات واسعة النطاق مع مختلف المنظمات في الحقل السياسي والمجتمع المدني لا يعني أنها تدعم أو تعلن شرعية هذه المنظمات، بل يعكس حاجتها للحصول على مزيد من المعرفة. على الرغم من كون الخطوات المطروحة هنا

يستدعي من الولايات المتحدة إجراء عدد من التغييرات في المقاربة التي تعتمدها:

■ **أولاً،** تحتاج الولايات المتحدة إلى رسم حدود واضحة بين تغيير الأنظمة وتعزيز الديمقراطية. إن قلب نظام معاد بالقوة قد يكون ضرورياً في بعض الأحيان، علماً أن ليس هذا هو المكان المناسب لمناقشة التداعيات التي تترتب ذلك. ولكن، في نفس الوقت لا يجب مطلقاً تصوير مثل ذلك العمل على أنه جهد هادف إلى تعزيز الديمقراطية. فالخط بين تغيير النظام ودعم الديمقراطية لن يُنتج سياسة خاطئة فحسب، بل سوف يرتب أيضاً ارتباكاً وقلقاً لدى الأنظمة العربية المتخوفة من نوايا الولايات المتحدة، وأيضاً لدى مناصري عملية الإصلاح الذين لا ينظرون إلى التدخل العسكري بمثابة حل لمشاكلهم.

■ **ثانياً،** على الولايات المتحدة أن تضع أهدافاً متواضعة لعدد محدد من البلدان، وتسعى إلى تحقيقها بهدوء، لكن ليس بطريقة مُنكّمة. وعلينا هنا الإشارة إلى أن أكثر المشاريع الواعدة هي تلك التي تتداخل فيها، إلى حد ما، مصالح الولايات المتحدة مع مصالح النظام ومناصري الإصلاح. على سبيل المثال، قضت مصر عملياً على جميع سبل المشاركة السياسية من خارج نطاق الحزب الحاكم. فأصبحت المنظمات السياسية محبطة، وبدأت حركة الإخوان المسلمين تشعر بخيبة الأمل من الديمقراطية. لكن إعادة إحياء الحياة السياسية سيخدم مصالح جميع الفرقاء من خلال توجيه مجرى الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة نحو الطرق البناءة. قد تتمكن الولايات المتحدة من تشجيع احد الأهداف المتواضعة والمحددة مثل العمل على مراجعة الإجراءات المطلوبة لتسجيل الأحزاب السياسية في مصر. وهو ما سوف يشكل خطوة أولى نحو تحقيق هدف إرساء السياسة التعددية. في بلدان الخليج، التي تعاني من إشكالية التعامل مع الحجم الكبير للمعاملة الوافدة، وعلى ذلك فإنه يتحتم على الولايات المتحدة أن تساعد في توفير الأفكار حول كيفية معالجة هذه المسألة المعقدة، بشكل يحافظ على الاستقرار ويأخذ مسألة حقوق الإنسان في الاعتبار أيضاً.

يجب على واشنطن إيضاح أن إجراءاتها لاتصالات واسعة النطاق مع مختلف المنظمات في الحقل السياسي والمجتمع المدني لا يعني أنها تدعم أو تعلن شرعية هذه المنظمات، بل يعكس حاجتها للحصول على مزيد من المعرفة.

تمثل تراجعاً عن الخطاب العلني الحماسي الذي درجت عليه الولايات المتحدة على طرحة فيما مضى، فإنها لا تشكل تراجعاً عن جهود تعزيز

المتحدة إلى تحقيق التحول الديمقراطي في المنطقة، وعلى ذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة لن تحوز على مصدقاتها مجدداً عبر إطلاق خطاب علني جديد، بل ستحوز عليها عبر المثابرة في تعزيز أهداف واقعية. ■
© مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

الإصلاح السياسي الذي يتطلب التقليل في الأقوال والمثابرة في الأعمال. فجهود دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط لم تؤد إلى نتائج إيجابية، بل إنها قوّضت مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة. فاليوم، باتت الأنظمة القائمة ومناصرو الإصلاح، على حد سواء، لا يصدّقون فكرة سعي الولايات

إصدارات ذات صلة

الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط: هل يمكن للولايات المتحدة التعاون مع أوروبا؟ مارينا أوتاوي، عمرو حمزاوي (دليل السياسات، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ديسمبر 2004).
<http://www.carnegieendowment.org/files/MarinaOutlookFinalDec04.pdf>

دمج الدعم الديمقراطي في السياسة الأميركية نحو الشرق الأوسط، ميشيل دن (ورقة كارنيغي، العدد 50، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2004).
<http://www.carnegieendowment.org/files/CP50FINAL.pdf>

هل التدريجية ممكنة؟ اختيار إستراتيجية لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، توماس كاروتز (ورقة كارنيغي، العدد 39، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يونيو 2003).
<http://www.carnegieendowment.org/files/wp39.pdf>

سراب الديمقراطية في الشرق الأوسط، توماس كاروتز، مارينا أوتاوي، ايمي هاوثرن، دانييل برامبرغ (شرح السياسات، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر 2002).
<http://www.carnegieendowment.org/files/Policybrief20.pdf>

فيما يتعدى الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي، تحرير مارينا أوتاوي وخوليا شقير (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يناير 2008).
www.carnegieendowment.org/behindthefacade

الرحلة في المجهول: دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، تحرير توماس كاروتز ومارينا أوتاوي (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2005).
www.carnegieendowment.org/unchartedjourney

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسست عام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بكين وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي



شرح
السياسات
60